

العنوان:	إدارة السيولة مخاطرة السيولة وإدارة المطلوبات بين الخرافة والأفكار الخاطئة
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية - الأردن
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 11, ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	يناير
الصفحات:	38 - 40
رقم MD:	502898
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العملاء ، السيولة النقدية ، الودائع المصرفية ، النظم المصرفية ، الفائدة، إدارة البنوك
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/502898

مخاطرة السيولة وإدارة المطلوبات: بين الخرافة والأفكار الخاطئة

(Liquidity Risk and Liability Management: Myths and Misconceptions)



المقدمة

* يعتبر تمويل المصرف من خلال "الودائع القاعدية" (Core Deposits)، مصدراً أساسياً. فالأموال المقرضة تصنف بأنها "ساخنة" (Hot). بحسب مسميات غالبية المصرفيين والمراقبين (Regulators)، وهي ليست بدون بعض التبريرات، فالمصارف التي يتم تمويلها أساساً "بالودائع بالتجزئة" (Retail Deposits) هي الأقل تعرضاً للأزمات.

* تبدو هذه حالة مريحة للعديد من مدراء مخاطرة السيولة. فقد قفزت ودائع التجزئة في أغلب المصارف، ويشير الشكل (١) إلى إن "الودائع القاعدية" قد ارتفعت، كمتوسط، وبنسبة تقارب (٤٠٪) خلال السنتين الماضيتين. من حوالي (٢٠٣) تريليون دولار نهاية عام ١٩٩٩ ليصل إلى حوالي (٣٢٢) تريليون دولار في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٢ (مقاسة على الجانب الأيسر من الشكل المذكور).

* هل أنه بإمكان المصارف أن نشعر بالارتياح. كون الودائع القاعدية قد ارتفعت بنسبة (٤٠٪). وبالتالي انخفاض مخاطرة السيولة لديها. غير أنه من وجهة نظر السيولة، يعتبر "التباطؤ" (Stickiness) أهم خاصية لكل المطلوبات، وهي تعني احتمال عدم إنهاء وجودهما في المصرف. على هذا الأساس فإن الودائع القاعدية تقيم هنا بسبب خاصية تباطؤ حركتها. عليه فإن المسألة المطروحة الآن هي مدى تباطؤ الأموال الجديدة المتدفقة نحو المصارف.

الحكمة التقليدية في إدارة سيولة المطلوبات

تعرف "الودائع القاعدية"، تقليدياً على أنها تلك الودائع التي تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الآتية:

- تودع من قبل المودعين بالتجزئة، والمستهلكين منهم بوجه خاص.

- تقدم من قبل المودعين في "منطقة السوق" التي يعمل بها المصرف.

- مؤمن عليها.

- صغر حجم أرصدها، وتنوعها الكبير.

- غير مستخدمة كضمانة

- لا تعتمد على التصنيف.

- لا تحصل عليها المصارف من خلال السماسرة.

على أساس هذه الخصائص، فإن مدراء مخاطرة السيولة ينصحون باتخاذ الخطوات الآتية:

- تنويع المطلوبات.

- التأكيد على الودائع القاعدية.

القضايا الثلاثة التي يجب أخذها في الاعتبار فيما يخص الودائع القاعدية

(١) يسارع "مدراء الموجودات/ المطلوبات" في

التأكيد على حساسية الودائع الجديدة لأسعار

الفائدة. وكما يشير الشكل (١)، فإن الزيادة في

الودائع القاعدية قد حققت استجابة

للانخفاض الكبير في أسعار الفائدة

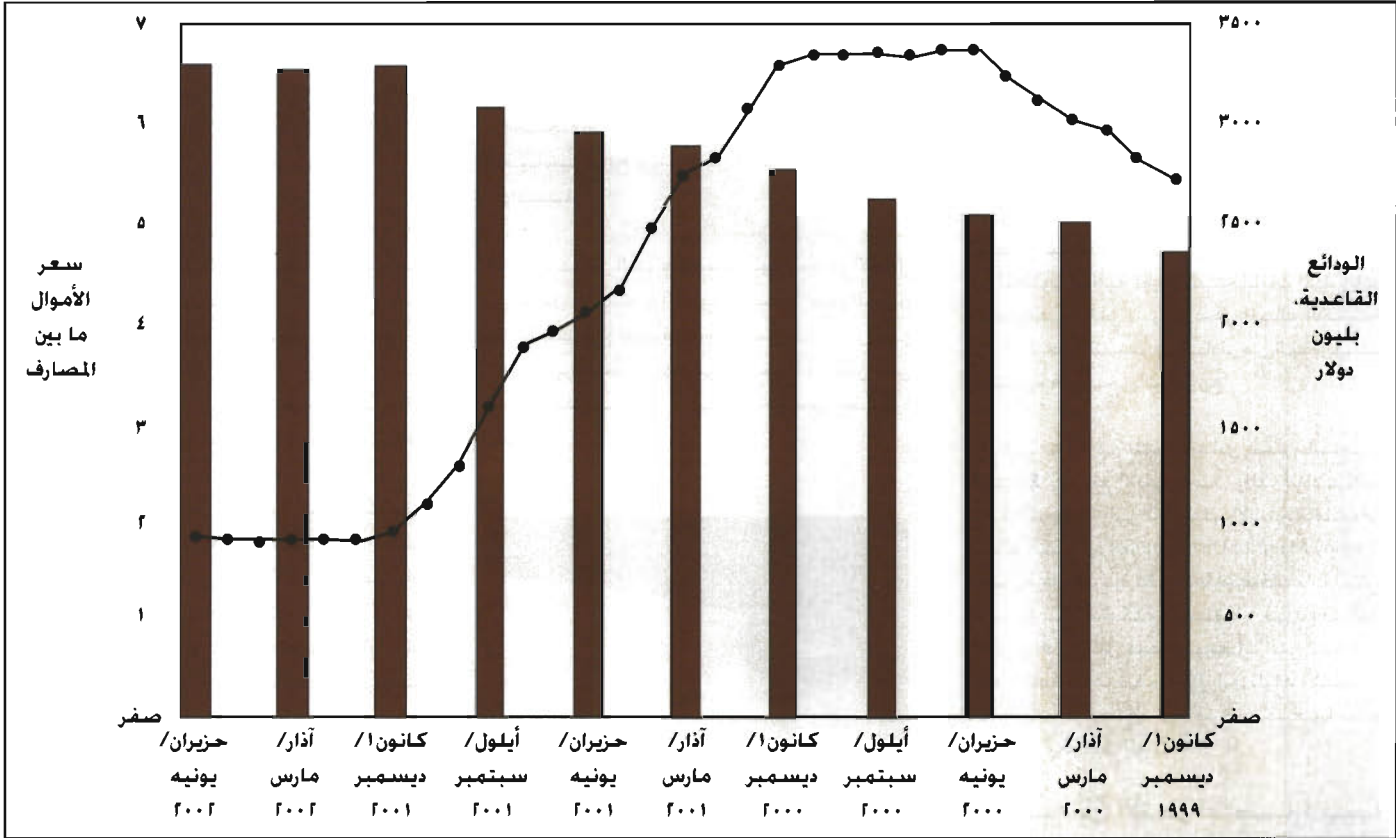
(مقاسة على الجانب الأيمن من الشكل

المذكور). مع ذلك، فإن عمليات ترويج شهادات الإيداع (Certificates of Deposits, CD's)، والودائع الإيداعية، حقق أسعار فائدة تفوق كثيراً أسعار الفائدة على التزامات الخزينة، مما جعل الودائع المصرفية الأكثر جاذبية.

ما لا شك فيه أن بعض الأجزاء المهمة من الودائع الجديدة هو أموال حساسة لسعر الفائدة. فإذا ما استعادت أسعار الفائدة ارتفاعها، فإن على المصارف أن ترفع من أسعار الفائدة على الودائع. وإلا فإنها سوف تفقد هذه الأموال. بعبارة أخرى، فإن مدة مخاطرة سعر الفائدة للودائع الجديدة تعتبر قصيرة. ومن وجهة نظر "إعادة التسعير" (Repricing)، فإن هذه الودائع تعتبر أموالاً "ساخنة" و "مشتراة" (Hot or Purchased) حتى ولو كان بعضها يقع ضمن شرائح الحسابات الإيداعية.

أما مدة الودائع ذات "الاستحقاق الوسيط" (Intermediate Maturity) فهي ليست متشابهة مع مدة "مخاطرة سعر الفائدة". إذ لا يرغب مدراء السيولة في تحديد الوقت المطلوب بين

الشكل (١)
الودائع القاعدية في المنشآت المالية الأميركية



برمجيات "خليل الحساب" التي تمكن العملاء من منشآت الأعمال على دفع مقابل الخدمات المصرفية، إما على شكل الرسوم، أو على شكل الأرصدة المتفق عليها مسبقاً. هذا مع العلم بأن منشآت الأعمال تفضل، ولأسباب كثيرة، استخدام ودائعها.

المصرف للمحافظة على سياسة تسعير منافسة.

(٢) لو نظرنا إلى طبيعة "الودائع القاعدية" التي تحتفظ بها منشآت الأعمال في المصارف، خلال العقد الماضي، حيث قامت المصارف بتنفيذ

التغيير في أسعار الفائدة السائدة، والتغيير في السعر المدفوع على الودائع، بدلاً من ذلك فإنهم يركزون على المدة التي سوف تبقى فيها الودائع لدى المصرف. فمدة السيولة قد تكون أطول بكثير من مدة "إعادة التسعير".

على الرغم مما ذكر أعلاه، فإن سعر الفائدة ليس عديم الارتباط بالسيولة. فإذا كانت المصارف لا تخطط لزيادة أسعار الفائدة بشكل سريع على الودائع، وعندما ترتفع الأسعار، فإنها سوف تفقد الأموال. أي أن "مدة السيولة" ستكون الأطول من "مدة مخاطرة سعر الفائدة". فقط عندما تدير المصارف عملية تسعير ودائعها بشكل منافس.

فسعر الفائدة وثيق الصلة بالسيولة. هذه حقيقة لا تهم حسابات الإيداع والحسابات المدارة في السوق النقدي، بل إن آجال الكثير من "شهادات الإيداع" تمدد (Rollover) بشكل فوري لأغراض "إدارة مخاطرة السيولة". إنها حقاً طريقة أخرى تكون فيها "مدة السيولة" أطول من "مدة إعادة التسعير" كما أن أسعار "تمديد" آجال شهادات الإيداع تعتمد على مدى استعداد

الشكل (٢)

حساسية مجهزي الأموال بحسب أنواعهم

الصاديق المشتركة في السوق النقدي. مجهزو الأموال الحساسون لأسعار الفائدة. شركات التأمين. المجهزون الآخرون للأموال، الذين يستخدمونها لصالح جهات أخرى. السماسرة/ المتداولون. المصارف الإقليمية والعاملة في المراكز النقدية. المصارف الأجنبية. الشركات الكبيرة. مصارف المجتمع. المودعون المحليون غير المؤمن على ودائعهم وغير المضمونة. العملاء الذين هم صافي مقترضين (أي أن أرصدة قروضهم تفوق أرصدة ودائعهم). مجهزو الأموال المحليون، المضمون ودائعهم. المودعون المؤمن عليهم.	حساسية جداً إلى احتمال ترقدي. جودة الائتمان والسلامة. حساسية فقط لجودة الائتمان والسيولة. عندما تكون المشكلات خطيرة، ويتم الإعلان عنها بشكل واسع.
--	---

تؤدي إلى تقليل مخاطرة السيولة، بغض النظر عن مصدرها.

فتنوع الاستحقاقات هي قضية أخرى مثيرة لاهتمام مدراء السيولة. ذلك لأن المخاطرة تزداد عندما تكون هناك مبالغ غير متناسبة من المطلوبات التي تستحق في يوم واحد فقط، أو في أسبوع واحد. فإذا ما تحولت السيولة إلى مشكلة، فإن المصرف لا يرغب باستبدال مبلغ كبير بشكل استثنائي من التمويل. خلال الظروف القاهرة السائدة في السوق. لهذا السبب، فإنه من المطلوب مراقبة توزيع استحقاقات المطلوبات. فالتوزيعات التي تتركز على المبالغ الكبيرة (Lumpy) هي أكثر مخاطر من التوزيعات الاعتيادية في منحنيات التوزيع.

مع ذلك، فإنه من المهم تفادي عدم تشجيع الاحتفاظ بالودائع الأطول أجلاً. وذلك أثناء عملية تدنية التوزيعات التي تركز على الاستحقاقات ذات المبالغ الكبيرة (Lumpy Maturity Distributions) فالتوزيعات، المتركة على الاستحقاقات ذات المبالغ الكبيرة، تمثل مشكلة محتملة. في المستقبل القريب. أما مثل هذه التوزيعات التي تمتد لمدد أبعد، فإنها سوف تتغير خلال العمليات الاعتيادية للمنشآت. فالمطلوب هنا هو تشجيعها نحو تخفيض مخاطرة السيولة.

الخصائص الأكثر اعتماداً فيما يخص الودائع القاعدية

ليس من الصحيح القول بأن الأموال القاعدية تفرض مشكلات أقل من حيث السيولة. كما أنه ليس من الصحيح القول بأن الأموال القاعدية مرغوب بها لدرجة أكبر. إذ أنه من الضروري التأكد من دقة تعريف المصطلح. هناك وصف أفضل للتمويل القاعدي. هو على الوجه الآتي:

- الأموال ذات تواريخ الاستحقاقات الطويلة المتبقية.
- الأموال المؤمن عليها.
- الأموال التي تقدم من مصادر غير مدارة لصالح الغير. أو من الوكلاء العاملين لصالح أطراف ثالثة.

هناك القليل من الخطط التشغيلية (Tactics) التي تنفذها إدارة مخاطرة السيولة. وهي أكثر أهمية من إدارة الجداول الزمنية للمطلوبات المستحقة. بهدف تعظيم التمويل طويل الأجل. فالودائع لأجل، غير مستحقة، والاقتراض. تعتبر من أكثر مصادر التمويل الأكثر استقراراً عندما تواجه مشكلة التمويل

* لو كان لدى المصرف (١) بليون دولار من الودائع. تعود إلى مزيج متنوع (Diversified Mix) من (١٠٠) مودع. فإنه قد يواجه مخاطرة أعلى للسيولة. قياساً بمصرف آخر لديه (١) بليون دولار على شكل ودائع تم الحصول عليها من (١٠٠) من العائلات المحلية. فالتركيز بمصادر الأموال الأكثر استحفاً قد يكون مرغوباً به لدرجة أكبر قياساً بمزيج متنوع من الأموال المستقرة والمتقلبة.

الخلاصة هي أن التنوع بحسب نوع مصدر الأموال هي أفضل من مجرد التنوع بحسب اسم المصدر. فإذا ما استطاع المصرف توجيه مزيج التمويل نحو قاعدة الهرم المشار إليها في الشكل (٢). ولكن على المصرف بذل المزيد من الجهد لتخفيض مخاطرة السيولة.



التركيز على الاستحقاق

هناك خاصية مهمة، غالباً ما تهمل. تتعلق بمخاطرة السيولة للمطلوبات تتمثل بصورة استحقاقات هذه المطلوبات. يمكن أخذ شهادات الإيداع، التي تباع من خلال السماسرة (Brokered CD's) كمثال فهل إن شهادة الودائع المؤمن عليها، والواردة من مودع محلي. يستحق خلال (٣٠) يوماً، هي أكثر سيولة من شهادات الإيداع المباعة من قبل السماسرة. أو من خلال الاقتراض بالجملة، والتي تستحق خلال سنتين؟ فالشهادات المحلية المؤمن عليها تعتبر سائلة فقط عندما "تتمدد" (Rollover) فوراً عند الاستحقاق. ويعاد استخدامها في ودائع جديدة.

فالكثير من شهادات الإيداع بالتجزئة غالباً ما "تتمدد". وبالتالي فإن لها مدد سيولة أطول من استحقاقاتها التعاقدية. أي أنه ليس من الصحيح توجيه النقد إلى شهادات الإيداع قصيرة الأجل. على العكس من ذلك، فإن المطلوبات طويلة الأجل

فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، فإنه من المطلوب وجود أرصدة ودائع أكبر حجماً لمقابلة رسوم الخدمة ذاتها. لذلك يترتب على المصرف أن يراقب ذلك الجزء من ودائعه الذي يعود لمنشآت الأعمال. فقد يكون هناك قسماً ملحوظاً من نموه يعزى إلى الأرصدة الأعلى المطلوبة لأغراض "تحليل الحساب". فإذا ما عاودت أسعار الفائدة ارتفاعها، فإن هذه الأرصدة سوف تنخفض.

(٣) هناك نقطة أخرى مهمة في حركة الودائع ذات الاستحقاقات الوسيطة. فبعض المودعين هم أكثر تباطؤاً من غيرهم، مثل الودائع التي يحتفظ بها أمناء الاستثمار (Trustees)، والبلديات، ووكلاء "الودائع لدى طرف ثالث" (Escrow). إذ قد يتم تبويب هذه الودائع على أنها "قاعدية". لأنها توضع في "حسابات الودائع تحت الطلب" (Demand Deposit Accounts)، أو في حسابات الإيداع، أو لأنها مؤمن عليها (Insured). الحقيقة الماثلة هنا هي أن أمناء الاستثمار، وغيرهم من الوكلاء عن أصحاب الحسابات، يقومون بتحريك الأموال التي يتولون أدائها. من أي مصرف عندما يتعرض لإشاعات سلبية أو ينخفض مستوى تصنيفه (Downgrading).

من جهة أخرى. هناك بعض الودائع المحتفظ بها في حسابات قد تعتبر "قاعدية". التي قد تكون مملوكة من قبل مجهزي أموال حساسين للأسعار، إما لأنها صغيرة الحجم، أو لأنها مؤمن عليها. أو لأنها محتفظ بها في الحسابات الجارية أو حسابات الإيداع. لذلك يترتب على مدراء السيولة إجراء المراجعة المستمرة للملكية الودائع القاعدية. والتركيز على الاحتفاظ بتلك التي تتمتع بأدنى حساسية ممكنة تجاه تقلبات الأسعار.

تنوع المطلوبات (Liability Diversification)

يستقطب "تنوع المطلوبات" الانتباه المتزايد لمراقبي المصارف. من بين التوجهات هنا أن الأموال من المصادر المتنوعة هي الأقل احتمالاً من حيث السحب الفوري. قياساً بالأموال المتأينة من عدد محدود من المصادر. غير أن التنوع لا يقلل دائماً من مخاطرة السيولة. يمكن متابعة الحالات الآتية للتأكد من ذلك:

* لو كان لدى المصرف مبلغ (١) بليون دولار تم الحصول عليها من (١٠٠) حسابات ودائع من مجهزي الأموال الحساسين جداً لأسعار الفائدة. فإن ذلك لا يحتمل أن يؤدي إلى انخفاض مخاطرة سيولة المصرف. قياساً بمصرف آخر يحصل على (١) بليون دولار كذلك على شكل ودائع من (١٠) مودعين من مجهزين حساسين جداً للأسعار. فتنوع الحجم هو ليس بالأهمية ذاتها التي يتمتع بها التنوع بحسب نوع مجهري الأموال.

ينشر بتريخيص خاص من

Leonard Matz, "Liquidity Risk and Liability Management: Myths and Misconception". Bank Accounting & Finance, (December, 2002), pp.5-8.